محاكم دبي
DUBAI COURTS

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

جريدة

نشرة إلكترونية دورية
تصدر عن قسم العلاقات العامة وخدمة العملاء
بمحاكم دبي
العدد الأول

- مكتوم بن محمد آل مكتوم يشهد أداء يمين القضاة الجدد
- محاكم دبي تطلق تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٠
- محاكم دبي تنجز ٣٠٨٤٧ معاملة من خلال الهوية الوطنية
- مزاد إلكتروني لبيع المركبات المحجوزة

الافتتاحية

«جريدة» ..

هو المسمى الذي اختارته محاكم دبي لنشرتها الإلكترونية الدورية الصادرة عن قسم العلاقات العامة وخدمة العملاء . وذلك للإشارة إلى «الجريدة الرسمية» وتعني المرجع الرسمي .

و» جريدة « محاكم دبي هي المرجع الرسمي لكافة ما يصدر عن محاكم دبي من أخبار وفعاليات وأنشطة وشراكات مجتمعية.

ويأتي اختيار هذا الاسم نظرً لأهمية الجريدة الرسمية ودورها في نشر القوانين وإيصالها للمعنيين وهو ذات الدور الذي ستقوم به النشرة الإلكترونية في إيصال صوت محاكم دبي من خلال التبويب الذي روعي فيه التنوع والشمولية التي نسعى من خلالها لنعكس الصورة الحقيقة للجهود المبذولة في دائرة محاكم دبي لخدمة المتعاملين .

تحوي هذه النشرة على مواضيع وأخبار محاكم دبي، وذلك لتوصيل جهودها الحثيثة في الارتقاء بالعمل القضائي وصولاً إلى الريادة المنبثقة من توجه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وشغفه ب « المركز الأول » وعلى كافة الأصعدة .

وبناء على حرصنا على التواصل معكم والاستفادة من ملاحظاتكم ومقترحاتكم بغرض التطوير واستقصاء فرص التحسين من قبلكم ، فإن فريق تحرير « جريدة » بانتظار هذه الملاحظات والآراء حول النشرة لتتناسب مع أذواقك ، ولنحقق معكم الريادة.

قسم العلاقات العامة وخدمة العملاء
محاكم دبي
هاتف : +97143030121
فاكس : +97143348458
publicr@dc.gov.ae

الفهرس

03 ..... مكتوم بن محمد يشهد يمينين القضاة الجدد بمحاكم دبي

04 ..... محاكم دبي تطلق تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٠

12 ..... بحث النظام الأنجلو سكسوني مع محاكم مركز دبي المالي العالمي

14 ..... تربية امرأة!!

15 ..... المعرفة المؤسسية

الريادة في عمل المحاكم

PIONEERING IN COURTS WORK

افتتح مركز التسوية الودية للمنازعات وقاعة راشد

مكتوم بن محمد يشهد أداء يمين القضاة الجدد بمحاكم دبي

قام سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس المجلس القضائي بدبي بزيارة محاكم دبي، وذلك في إطار حرص سموه على متابعة سير العمل في محاكم دبي والوقوف على مجريات تعيين القضاة في إطارها الرسمي، وكان في استقبال سموه الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وأعضاء فريق القيادة من رؤساء المحاكم بدرجاتها الثلاثة ومديري الإدارات في المحاكم، حيث أدى القضاة اليمين القانونية قبل أن يتوجه سموه إلى زيارة تفقدية لمرافق محاكم دبي.

وقد شهد سموه مراسم تأدية اليمين لعدد (١٩) قاضياً ينضمون للسلك القضائي العامل في محاكم دبي منهم (٥) قضاة لمحكمة التمييز، و(١٤) للمحكمة الابتدائية، وفق المرسوم الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وذلك في إطار تدعيم القطاع القضائي بالإمارة بعناصر قضائية ذات كفاءة عالية وخبرات ميدانية كبيرة تسهم في مسيرة القضاء المتميزة في دبي.

وافتتح سموه مركز التسوية الودية للمنازعات بصفة رسمية ليباشر عمله في بحث عملية التسوية بشكل ودي بين أطراف الدعاوى وفق قوانين ولوائح قانونية تضمن الحقوق لكافة الأطراف تحقيقاً لإستراتيجية إمارة دبي في عملية تيسير التقاضي، كما افتتح سموه قاعة راشد المزودة بأحدث الأجهزة لعقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية والتي تم تجهيزها بالأدوات التي سيتم استغلالها في استضافة الأحداث والفعاليات المختلفة والتي تتسع لأكثر من ٧٠ شخص وتضم قاعات مخصصة للترجمة بالإضافة إلى قاعة اجتماعات حديثة تتسع لأكثر من ١٥ شخص، كما اطلع سموه على مجسمات وصور توضيحية لمبنى إدارة الأحوال الشخصية الحديث والمنفصل عن مبنى محاكم دبي، والمقرر الانتهاء منه خلال العام القادم.

وتفقد سموه مرافق الدائرة وقاعات التقاضي وصالة الخدمات المركزية (نايف)، بالإضافة إلى إدارة كاتب العدل والإطلاع على المشروع الحديث الذي أطلقته محاكم دبي الشهر الماضي والمخصص للخدمات الإلكترونية للكاتب العدل، حيث أطلقت المحاكم ١٤ خدمة إلكترونية ضمن مشروع الكاتب العدل الإلكتروني الذي يمثل نقلة نوعية في مجال التصديقات وتسخير الإمكانيات التقنية في خدمة العمليات المساندة لإجراءات التقاضي.

وأختتم سموه الزيارة بتفقد المكتبة حيث استمع إلى عرض من جانب عبد الرحيم المضرب مدير إدارة تقنية المعلومات حول عمل المكتبة وأهم الإجراءات المتبعة إلكترونياً لتوفير كافة البيانات والأحكام والقوانين عبر البوابة الإلكترونية لمحاكم دبي من خلال الموقع الرسمي.

محاكم دبي تطلق تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٠

أطلقت محاكم دبي تقريرها عن الأداء السنوي لعام ٢٠١٠ والخاص بعرض أهم نتائج الأداء في القطاعات القضائية والإدارية في المحاكم، وذلك خلال مؤتمر صحفي الذي عقد اليوم في قاعة راشد للمؤتمرات في محاكم دبي، بالإضافة إلى الجوانب الجديدة التي تم طرحها في التقرير ومؤشرات الأداء الرئيسية للمحاكم والتطورات التي حصلت في محاكم دبي خلال ٢٠١٠ ومشاركتها الخارجية سواء كانت داخل الدولة أو خارجها، شهد المؤتمر الصحفي بجانب الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي كل من مدير إدارة الإستراتيجية والأداء المؤسسي الدكتور يوسف السويدي، ومريم بن لاحج خبير أول الجودة والتميز وحمد ثاني الظاهري رئيس شعبة الجودة في القطاع القضائي.

وأكد الدكتور احمد سعيد بن هزيم، مدير عام محاكم دبي، إن إعداد ونشر محاكم دبي لتقرير الأداء عن عام ٢٠١٠م يؤكد متانة ومستوى الأداء المتميز الذي تتمتع به الأجهزة القضائية والإدارية العاملة ضمن دائرة محاكم دبي، كما توضح مستوى الشفافية في التعامل مع المجتمع، علماً بأن إصدار التقرير في حد ذاته يمثل تحدٍ نجحت فيه محاكم دبي فيما تتردد أمامه الكثير من الأجهزة الحكومية والقضائية على مستوى الشرق الأوسط. وفي نفس السياق أشار الدكتور يوسف السويدي مدير الإستراتيجية والأداء المؤسسي في محاكم دبي، إن التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ طرأت عليه عدت تغييرات أهمها إدراج نتائج مؤشرات قضائية جديدة، والجوائز التي حصلت عليها المحاكم خلال العام الماضي، ومشاركاتها المختلفة في المؤتمرات والمنتديات، وأكمل عن أهم الإحصاءات لمؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال القضائية، إن مجموع عدد القضايا المدنية والجزائية هي ١٠٥٩٩٣ قضية، منها ٥٩٨٣٣ قضية مدنية، و٤٦١٦٠ قضية جزائية، في حين كان مجموع عدد القضايا ٩٠٣١١ قضية مدنية وجزائية في ٢٠٠٩، منها ٤٩٤٢٩ قضية مدنية و٤٠٨٨٢ قضية جزائية.

كما أشار السويدي إلى إن القضايا المسجلة خلال ٢٠١٠ في محاكم دبي، بلغ مجموعها ٦٢٩٧٦ قضية مسجلة، في حين ٤٩٣٧٤ قضية مسجلة في عام ٢٠٠٩، وأضاف إن عدد القضايا المسجلة ارتفع في الربع الثاني لعام ٢٠١٠ حيث بلغ عددها ١٧٩٤٢، كما ذكر إن عدد معاملات الكاتب العدل بلغ ١٦٤٢٠٧ معاملة في ٢٠١٠، في حيث بلغ عددها ١٣٨٧١٤ في عام ٢٠٠٩.

أما عن معدل زمن الانتظار من تسجيل القضية وحتى الجلسة الأولى، قال السويدي إن معدل الانتظار في المحاكم الابتدائية يبلغ ٢٣ يوم، وفي محكمة الاستئناف يبلغ المعدل ٣٠ يوم، أما في محكمة التمييز فيصل المعدل إلى ٧٩ يوم، وأضاف إلى إن المستهدف السنوي لمعدل زمن الانتظار في المحاكم الابتدائية هو ١٢ يوم، وفي محكمة الاستئناف هو ٢١ يوم، وفي محكمة التمييز هو ٦٤ يوم.

كما ذكر السويدي عن معدل الفصل في القضايا إن عدد القضايا المسجلة يبلغ ٢٣١٣٣ وبنسبة ارتفاع ٢٠٪ عن عام ٢٠٠٩ حيث يبلغ عددها ١٩٢٤٩ قضية مسجلة، وعدد القضايا المحكومة يبلغ ١٩٠٠٤ وبنسبة ارتفاع يصل إلى ٢٥٪ عن ٢٠٠٩ حيث يبلغ عددها ١٥١٥٥ قضية محكومة، وعن مدة الحكم في المحاكم الابتدائية ١٣٨ يوم خلال ٢٠١٠، وفي محكمة الاستئناف يصل إلى ١٦٧ يوم، وفي محكمة التمييز يصل ١٣٦ يوم.

وأضاف عن معدل مدة التنفيذ في المحاكم الابتدائية خلال ٢٠١٠، إن مدة التنفيذ التجاري يصل إلى ١١٥ يوم، وفي التنفيذ المدني ١١٩ يوم، وفي التنفيذ العمالي ٨٧ يوم، وفي التنفيذ العقاري ١٤٧ يوم، وفي تنفيذ الإيجارات ١٢٨ يوم، حيث يصل مجموع المحقق السنوي لها ٩٩ يوم، وأشار عن نسب دقة الأحكام في المحاكم الابتدائية، إن ٦٤٪ نسبة التأييد في أحكام المحاكم الابتدائية في حين كانت ٦١,٧٪ في عام ٢٠٠٩، ونسبة التعديل في أحكام المحاكم الابتدائية تصل إلى ٢٣٪ في حين كانت ٢٢ في عام ٢٠٠٩، ونسبة الإلغاء تصل إلى ١٣٪ في حين كانت ١٦,٤٪، وعن نسب دقة الأحكام في محكمة الاستئناف ذكر إلى نسب التأييد بلغت ٦٩,٢ ٪ خلال ٢٠١٠، ونسبة النقض بلغت ٣٠,٨٪.

أما عن تسويات القضايا في الحالات الأسرية والتركات في ٢٠١٠، أشار السويدي إلى ٥٩٪ هي نسبة التسويات في الحالات الأسرية، ونسبة

الإحالة تصل إلى ٤١٪، في حين إن نسبة التسوية في تركات بلغت ٩٤٪ والإحالة ٦٪، أما عن نسبة القضايا التي تم حلها ودياً في القضايا العمالية فبلغت ٣٤٪ خلال ٢٠١٠.

وذكر السويدي عن أهم مؤشرات الأداء الخاصة بالأعمال الإدارية لعام ٢٠١٠، منها نسب استطلاع رأي المتعاملين، والتي بلغ فيها ٨٢٪ نسبة رضا المتعاملين عن الانطباع العام لمحاكم دبي، ونسبة رضاهم عن الخدمات وصلت ٨١٪، ونسبة رضاهم عن تقديم الخدمة ٧٩٪، ونسبة رضاهم عن الشفافية ٨٣٪، وعن نسب استطلاع رأي الموارد البشرية، أكد إن نسبة التوطين في محاكم دبي بلغت ٨٤٪، ونسبة الشفافية بلغت ٥٧٪، ونسبة رضا الموظفين بلغت ٧٨٪، ونسبة التحفيز ٧٧٪.

وعن نسبة تحقيق المصروفات في محاكم دبي خلال ٢٠١٠، قال السويدي إلى إن نسبة التحقيق المصروفات المحققة تبلغ (٢٩٨٣٦٩٤٠١) درهم، وعن نسبة تحقيق الإيرادات بلغت (٢٥٤٦٠١١٧٨) درهم.

أول مؤسسة حكومية تفعل استخدامها على مستوى الدولة

محاكم دبي تنجز ٣٠٨٤٧ معاملة من خلال الهوية الوطنية

أنجزت محاكم دبي ومنذ تطبيق قرار إلزام إبراز الهوية الوطنية لتسجيل البيانات الشخصية لمتعامليها ٣٠٨٤٧ معاملة في معاملات إدارات الكاتب العدل والأحوال الشخصية والخدمات المركزية وذلك في آخر إحصائيات صدرت من إدارة تقنية المعلومات بالمحاكم، والتي سعت ومنذ تطبيق القرار عام ٢٠٠٨ إلى استكمال كافة التجهيزات المتعلقة بالنظام الإلكتروني والبنية التحتية لتجهيزها بشكل تام، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ القرار من خلال أجهزة القراءة الإلكترونية لبيانات الهوية، ورصد لكافة المتغيرات المستحدثة على النظام الإلكتروني مع الإدارات المعنية.

وحول هذا الإنجاز أشاد سعود الظوياني رئيس قسم البنية التحتية المعلوماتية بإدارة تقنية المعلومات بالتعاون الكبير الذي لمسه المعنيين في محاكم دبي من قبل هيئة الإمارات للهوية، والتواصل الدائم بين الطرفين لبحث أفضل سبل إنجاح هذه المبادرة، مؤكداً أن المحاكم كانت أول مؤسسة حكومية تفعل استخدام الهوية الوطنية في معاملاتها على مستوى الدولة، مؤكداً أن القرار الصادر من مدير عام محاكم دبي جاء ليسهم في دفع عملية التحول إلى نظام الهوية خاصة لدى المواطنين، والمساهمة في توعية أفراد المجتمع إلى أهمية استخراج بطاقة الهوية.

وأضاف الظوياني أن التفعيل طبق على حاملي الهوية من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك حسب الخطة الزمنية التي أعدتها هيئة الإمارات الهوية، كما تم التعامل مع بعض الحالات الخاصة حتى تضمن تقديم أفضل الخدمات لفئة المتعاملين، مصرحاً بأن نسبة المواطنين ممن حصلوا على خدمات المحاكم من خلال الهوية الوطنية تعادل ٨٤,٦٪ من العدد الإجمالي.

وعن إيجابيات التعامل مع بطاقة الهوية الوطنية لتسجيل المعاملات أكد الظوياني أن المسألة تسهم في توفير الوقت بشكل ملحوظ حيث كانت عملية تسجيل البيانات في النظام التقليدي تستغرق دقائق طويلة تفوق أحيانا ١٥ دقيقة، لكن مع استخدام القارئ الإلكتروني واستخدام الهوية باتت العملية لا تتعدى ٥ ثوان حتى يحصل الموظف متلقي الطلب على كافة بيانات المتعامل وإدراجها في النظام، كما أن سهولة الحصول مرة أخرى على هذه البيانات شكل لنا قاعدة بيانات عملاقة، ناهيك عن الكم الكبير من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال اعتماد هذا النظام.

وأختتم رئيس البنية التحتية المعلوماتية في محاكم دبي أن اللقاءات التنسيقية متواصلة مع المعنيين في هيئة الإمارات للهوية لبحث مزيد من التعاون بين الجانبين وتشدين أجهزة حديثة لمزيد من التفعيل للمبادرة التي تحرص محاكم دبي على مواكبتها ومتابعتها بشكل دائم.

شهادة مطابقة لمعيار الهوية

تشهد هيئة الإمارات للهوية من خلال هذه الشهادة أن

محاكم دبي

حققت إنجازاً متميزاً من خلال الاستجابة لمتطلبات مطابقة معيار الهوية.

بتاريخ 1 فبراير 2009 وفقاً للقانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006

بشأن نظام السجل السكاني وبطاقة الهوية، و عليه تتشرف الهيئة

بمنح هذا الإنجاز المتميز إلى سعادة مدير عام محاكم دبي.

معايير شهادة المطابقة:

1. قيت الإجراءات الداخلية بما يتوافق مع نفيذ المادة (10) من القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2006 بشأن نظام السجل السكاني وبطاقة الهوية و التي تنص على حظر قبول أو استخدام أو استبدال أحد منهم سواء بصفة موظف، أو مستخدم أو عامل أو طالب، أو بأية صفة أخرى إلا إذا حاملاً على بطاقة الهوية، وذلك بما يتوافق مع خطة التسجيل المعلنة.

2. قيت الإجراءات الداخلية بما يتوافق مع قرار مجلس الوزراء رقم 201/1 لسنة 2007 بشأن الاستناد ببطاقة الهوية فحاملها والزامية إبراز بطاقة الهوية لمواطني الدولة لتوفير كافة الخدمات بين استناداً من 1/أبريل/ 2009 مع حث المقيمين على إبرازها وفقاً لخطة التسجيل المعلنة.

3. قيت الإجراءات الداخلية والعمل على إبلاغ الهيئة عن أي تغيير أو تعديل في البيانات أو الوقائع المدنية المتعلقة بالمتعاملين خلال شهرين من حدوث الواقعة أو التعديل أو التغيير.

4. قيت الإجراءات الداخلية بما يتوافق مع نفيذ المادة (3) من القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 2006 بالبيانات رقم الهوية (15 رقم) في كافة المعاملات والسجلات والسماح بالملفات الخاصة بالأفراد واستخدامه في تنظيم وحفظ هذه المعاملات والسجلات والملفات داخلياً.

5. توعية المتعاملين بهذه المعايير.

رقم تسلسلي 0001

المدير العام/ درويش الزرعوني

يستغرق ٢٥ يوماً فقط

مزاد إلكتروني لبيع المركبات بمحاكم دبي

قامت محاكم دبي بالتعاون مع مؤسسة الإمارات للمزادات بإطلاق أول مزاد إلكتروني للسيارات المرهونة عبر موقع المؤسسة، وذلك في إطار تعزيز التعاون المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص بما يخدم المتعاملين. وأكد إبراهيم الحوسني مدير إدارة التنفيذ في محاكم دبي أن المبادرة تأتي في إطار مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع مؤسسة الإمارات للمزادات المتخصصة في تنظيم وإدارة المزادات العامة. وأضاف إلى أن المبادرة تهدف لتحقيق أعلى ربح ممكن مما يخفف من كاهل الديون المتراكمة على المنفذ ضدهم حيث أن المحاكم تسعى لتغطية أكبر نسبة ممكنة من مطالبات المدعين. وبذلك تكون هذه السيارات والممتلكات أمانة لدى محاكم دبي ومن واجبنا المحافظة عليها.

وأشار يعقوب محمد عبد الله رئيس قسم الحجوزات والبيوع بأن عدد السيارات التي تم المزايدة عليها بلغ ٢٣ سيارة. وكان المبلغ المتوقع لبيعها ٤٠٦٠٠٠ درهم وذلك بناءً على تقييمها. ولكن عن طريق المزاد الإلكتروني حققت السيارات ٥٨٨٨٠٠ درهم أي بزيادة تقدر بـ ٤٥,٤٪ عن القيمة المتوقعة. وأكد أن السبب الرئيسي في هذه الزيادة هي قدرة المزاد الإلكتروني على استقطاب عدد كبير من المزايدين من مختلف الدول بعد أن كانت المزادات منحصرة على عدد قليل من المزايدين ممن يحضرون المزاد.

ومن جانبه أشار توفيق محمد توفيق مأمور تنفيذ المكلف بتنفيذ هذه المبادرة بأن آلية العمل الجديدة أصبحت سهلة وسريعة حيث قللت من الوقت والجهد وزادت إيرادات بشكل واضح. كما أن المزاد الإلكتروني يختلف عن الوضع السابق الذي يتطلب الانتقال إلى محل تواجد السيارات والمزايدة في أماكن مكشوفة وغير مجهزة للمزادات غير أن الوضع الحالي لا يتطلب إلى متابعة المزاد عن طريق جهاز الحاسوب في أي مكان.

المزاد العلني خلال ٢٥ يوماً فقط

كما قلصت محاكم دبي المدة الزمنية المستغرقة لإقامة مزاد السيارات التي تقيمها على المال المرهون لتقام في فترة لا تتجاوز ٢٥ يوماً بعد أن كانت تتم خلال عام من صدور الحكم ببيعها بالمزاد العلني. وأكد رئيس قسم الحجوزات والبيوع بإدارة التنفيذ أن المزادات أصبحت تقام في فترة قياسية بعد التعاقد مع مؤسسة الإمارات للمزادات المتخصصة. وذلك بعد إتباع الطرق التقليدية في المحاكم والتي كانت تستغرق سنة على الأقل وتأكد هذه الخطوة على سعي إدارة التنفيذ لاختصار الإجراءات والوقت الذي يتطلبه تنفيذ الأحكام بشتى الطرق والوسائل المتاحة.

أما المزاد الثاني الذي أقامته المحاكم خلال العام الحالي عبر موقع مؤسسة الإمارات للمزادات والتي بلغ عددها ٢٢ سيارة وحيث قدرت بقيمة ٤٣١٠٠٠ درهم وقد حققت مبلغ وقدره ٦٢٢٦٠٠ درهم أي بزيادة تقدر بنسبة ٥٪ بسبب زيادة عدد المزايدين المشاركين من الدولة وخارجها في المزاد حيث زاد اتساع الرقعة الجغرافية وحدة التنافس على المزايدة.

بيع المركبات القديمة عبر المزاد

وقد قامت محاكم دبي ببيع مركباتها القديمة التي تعود ملكيتها للمحاكم عبر مزاد علني من خلال الموقع الإلكتروني «للإمارات للمزادات». وذلك بحصر عدد من المركبات القديمة لموديلات ما قبل عام ٢٠٠٣ بغرض الاستغلال الأمثل للعائد من هذه المركبات بعد صدور توصية ببيعها نظراً لصعوبة توافر قطع غيار في حال تطلب إصلاحها وكلفة صيانتها العالية. بالإضافة إلى الكلفة العالية للتأمين الشامل على هذه السيارات.

وحول هذه الخطوة أشار هاشم الهاشمي رئيس قسم الخدمات العامة بمحاكم دبي أن التوصيات التي صدرت بشأن هذه المركبات ومصروفاتها ولدت لدينا فكرة عرض تلك المركبات على حالتها للمزاد العلني الإلكتروني الذي لاقى إقبالا كبيراً. وأكد الهاشمي أن الحالة العامة للمركبات أكثر متازة كونها كانت تستخدم لأغراض الدائرة ولفترات زمنية قصيرة. لذلك وجدت إقبالاً كبيراً ومن خارج الدولة وفق الإحصائيات التي صدرت بعد الانتهاء من المزاد.

وأضاف الهاشمي أن الدائرة تسعى دائما للفكر الترشيدي في الإنفاق والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وغير المستخدمة. كما أن فريق التخطيط والتميز المكلف بمتابعة كافة الجهود المبذولة في الإدارة في الجوانب المتعلقة في الجودة تابع أولا بأول مجريات المزاد العلني الذي شمل عدد ١٨ مركبة واحدة منها مصنعة عام ٢٠٠٠ والبقية بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ .

وعن الجوانب الفنية للمزاد أشار ثاني خميس رئيس شعبة الخدمات العامة أن المستهدف كان قبل المزاد قيمة إجمالية ٢٧٠ ألف درهم في حدود ١٥ ألف درهم لكل مركبة. مشيرا إلى أن المحقق بعد المزاد والحاصل الإجمالي ٣٧٤ ألف درهم بزيادة تقدر نسبيا ب ٣٨,٥٪ عن المستهدف.

إدارة الشؤون المالية والإدارية في محاكم دبي تطلق «رصيد نقاطي»

اعتمدت إدارة الشؤون المالية والإدارية بمحاكم دبي مبادرة "رصيد نقاطي" التي تهدف إلى تقدير الموظفين المتميزين وتحفيزهم، بالإضافة إلى رفع كفاءة سائر موظفي إدارة الشؤون المالية والإدارية بطريقة مبتكرة مبسطة تخضع لعمليات حسابية لرصد نقاط توضع في جدول خاص لكل موظف من موظفي الإدارة ويتم إحصاء النقاط التي يحصل عليها الموظف بناء على تحقيق معدل إنجاز عال بالسرعة والدقة المطلوبتين.

وكانت إدارة الشؤون المالية والإدارية قد ضمت المبادرة في الخطة التشغيلية للإدارة للعام ٢٠١١ بهدف رفع فعالية وكفاءة الموظفين والتي ترتبط بالغايات الإستراتيجية لمحاكم دبي من حيث استقطاب واستثمار وتنمية موارد بشرية محفزة ذات كفاءة عالية وهدف المحاكم الاستراتيجي نحو تطوير وتمكين الموارد البشرية.

وحول هذه المبادرة أشار عبد الرحيم أهلي مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية إلى أن فريق التطوير المؤسسي في الإدارة أقر هذه المبادرة سعياً نحو تطوير ورفع كفاءة الموظفين من خلال متابعتهم بطريقة حسابية تضمن للمتميزين حقوقهم في تكريم لائق خلال العام مما يدفعهم لتقديم كل ما هو متميز وإنجاز المهام الموكلة إليهم بإتقان وسرعة تتواكب مع العمليات العديدة التي تشرف عليها الإدارة في المحاكم، مشيراً إلى أن التكريم من خلال هذه المبادرة لا يشمل الموظف الذي ينجز مهامه في الوقت المحدد نظراً لأن هذا هو الواجب الحقيقي والبديهي المطلوب من أي موظف تجاه المؤسسة التي ينتمي إليها.

وحول آلية المبادرة أشار أهلي إلى أنها تتلخص بإدراج جدول مبسط لكل موظف يشرف عليها مسؤوله المباشر وبعد كل تكليف أو مهمة يتم إنجازها قبل الموعد المحدد وبدقة وإتقان يتم إضافة نقطة بيضاء إلى رصيده في هذا الجدول، وبعد أن يحصد الموظف عدد ٥ نقاط بيضاء يتم رفع اسمه في جدول التكريم الدوري لموظفي الإدارة كل ٣ أشهر، وفي حال تأخر الموظف في تسليم المهمة الموكلة إليه يتم احتساب نقطة سوداء في الجدول وإذا وصل عدد النقاط السوداء إلى ٣ في الشهر الواحد ترفع مذكرة من قبل مسؤوله المباشر ورفعها إلى مدير الإدارة لاتخاذ اللازم من عقوبات وإذا تجاوز عدد ٨ نقاط طوال العام يتم خفض تقييمه السنوي، ولا يحصل الموظف الذي أنجز مهمته في الوقت المحدد على أي نقاط.

وأختتم مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية شرحه لمبادرة "رصيد نقاطي" بأن الأصل فيها هو التحفيز ولكن لابد من متابعة الموظفين الذين يعجزون عن أداء مهام توكل إليهم من قبل مسؤوليهم المباشرين خاصة أن إدارة الشؤون المالية والإدارية تعتبر العصب الحقيقي للدائرة من حيث الإجراءات والعمليات الإدارية والمالية وترتبط بأعمالها حقوق متعاملين يجب أن توفى في مواعيدها بقدر الإمكان، لذلك كان لزاما على فريق التطوير في الإدارة ابتكار مبادرات خلاقة تحقق كافة الأهداف الإستراتيجية المنشودة.

استلام المعاملة خلال دقائق

محاكم دبي تطلق خدمات الكاتب العدل الإلكتروني

أطلقت محاكم دبي خدمات الكاتب العدل الإلكترونية الحديثة والتي تعد ثورة في مجال التصديقات من خلال الإنترنت والتواصل عبر الشبكة العنكبوتية من خلال ١٤ خدمة تصديق متنوعة تقدمها إدارة الكاتب العدل في المحاكم للمتعاملين من إقرارات ووكالات بمختلف أنواعها وفق شروط ومعايير معتمدة رسمياً. وأطلقت بحضور الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وكل من عبد الرزاق القاسم مدير إدارة الكاتب العدل وعبد الرحيم المضرب مدير إدارة تقنية المعلومات وعدد من المسؤولين من المحاكم بالإضافة إلى فريق مشروع الكاتب العدل الإلكتروني.

وأشار الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، إلى أن محاكم دبي تسعى دائماً لمواكبة التطورات حسب الأوضاع التي يعيشها المجتمع في الدولة وجاءت فكرة التحول الإلكتروني في خدمات الكاتب العدل لتؤكد مساعي المحاكم في التيسير على متعاملي الكاتب العدل عبر اختصار الوقت والجهد من خلال إجراءات إلكترونية متطورة لتنفيذ المعاملات عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لمحاكم دبي.

لتحقيق الأهداف الإستراتيجية

وأضاف بن هزيم أن المشروع يحقق أهداف المحاكم الإستراتيجية نحو تيسير عمليات التقاضي والعمليات المصاحبة والمساندة من توثيق عقود ووكالات عامة وخاصة وما هو متعلق بها، معرباً عن أمله في أن تقدم محاكم دبي ما يشفع لها لمواكبة التطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده الإمارة ولا تزال رغم كل الصعوبات الاقتصادية التي شملت العالم بأسره لا تزال المحاكم تمثل الحلقة الأقوى في مجال الاستثمار الاقتصادي على مستوى العالم، مشيراً إلى أن التفكير في إجراءات مبسطة ولد لدى إدارة محاكم دبي قناعة تامة بضرورة إجراء هذه النقلة النوعية توفيراً للجهد والوقت على المتعامل والموظف على حد سواء.

توفير للوقت والجهد

وأثنى عبد الرزاق القاسم مدير إدارة الكاتب العدل على الجهود المبذولة من قبل فريق مشروع الكاتب العدل الإلكتروني لافتاً إلى أن متابعة القيادات في محاكم دبي لهذا المشروع كان لها الأثر الإيجابي في إنجازه على أكمل وجه، منوها إلى أن تدشين هذه الخدمة وإتاحتها للجمهور سيسهم وبشكل كبير في توفير الوقت والجهد على المتعامل والموظفين في الكاتب العدل على حد سواء، ذلك لأن المتعامل في السابق كان عليه الحضور إلى أي من فروع الكاتب العدل في الطوار والبرشاء والدائرة الاقتصادية، والانتظار لحين موعد تقديمه للطلب والتأكد من اكتمال الأوراق المطلوبة ومدة صلاحيتها، مشيراً إلى أنه ومع اعتماد التقديم الإلكتروني باتت كافة هذه الخطوات متوافرة للجميع وباللغة العربية، رغم وجود لغة إنجليزية ولكن اللغة المعتمدة هي اللغة العربية، وفي خطوات سهلة ومتاحة للجميع مهما كان إلمامهم بسيط في التعاملات الإلكترونية، وتمكن طالب الخدمة من الحصول عليها خلال دقائق معدودة وحسب اختياره للمكان والزمان المناسبين له لتسلم معاملته بعد تصديقها.

وأختتم مدير إدارة الكاتب العدل حديثه بأن خدمات التصديق الـ١٤ المطروحة وهي التصديق على العقود وتشمل عقد تعيين وكيل خدمات محلي، وفسخ عقد تعيين وكيل خدمات محلي، وعقد تعيين وكيل مواطن، وعقد بيع محل تجاري، والتصديق على الإقرارات وتشمل إقرار بعدم العمل، وإقرار وتعهد لوزارة العمل، وإقرار بيع وسيلة بحرية، وإقرار تنازل عن بلاغ، وإقرار تنازل عن قضية، وأخيراً التصديق على الوكالات وتشمل توكيل عام ووكالة خاصة بالقضايا وتوكيل عام بالقضايا وتوكيل وإقرار لوزارة العمل وتوكيل خاص بأرض منحة.

السرية والأمان

وأكد عبد الرحيم المضرب مدير إدارة تقنية المعلومات أن أبرز سمات هذه الخدمة هي السرية والأمان لمستخدمي الموقع الإلكتروني بالإضافة لإجراءات مبتكرة تضمن عدم نسخ أو تصوير المستند المصدق من خلال ثلاث علامات توجد على المعاملة الأولى هي العلامة المائية (water mark) في منتصف الورقة والتي تخزن المعلومات وتمكن المؤسسات الحكومية من تتبع مصدر الوثيقة، والثانية هي الباركود ثنائي الأبعاد والتي تخزن المعلومات الحساسة التي تحتويها المعاملة من أرقام وأسماء وتواريخ، والثالثة علامة النسخ (copy mark) والتي تمكن من الكشف الفوري لأي عملية تصوير ضوئي للمحرر الأصلي.

وأشار المضرب إلى أن فريق العمل في مشروع الكاتب العدل الإلكتروني راعى السهولة في عملية تقديم الطلب عبر الموقع الإلكتروني والسرية التامة على المعلومات التي يقدمها بالإضافة إلى المرفقات التي تؤكد أحقية طالب الخدمة واستيفائه للشروط، منوها إلى وجود علامات ودلالات تظهر أوتوماتيكياً ترشد المتعامل للطريق الصحيح لتقديم الطلب في حال تطلب الأمر مما يجعل من الخدمة وطريقة العمل ثورة حقيقة في مجال التصديقات وارتباطها بالتقنيات الحديثة على مستوى العالم.

مؤشر تصاعدي

وكشفت إدارة الكاتب العدل بمحاكم دبي عن إحصاءات عام ٢٠١٠ بزيادة في عدد المعاملات عن عام ٢٠٠٩، فقد أوضح إبراهيم الزرعوني رئيس قسم الدعم المؤسسي بإدارة الكاتب العدل أن المعاملات المنجزة في الكاتب العدل تأخذ بشكل سنوي مؤشراً تصاعدياً.

حيث استقبلت فروع الإدارة خلال عام ٢٠١٠ وفي الفترة الصباحية فقط عدد ١٠٥,٧٤٠ معاملة مقارنة بـ ٨٦,٧٢٢ معاملة لعام ٢٠٠٩، كما استقبلت في الفترة المسائية عدد ٥٨,٤٥١ معاملة مقارنة بـ ٥١,٩٩٦ معاملة في عام٢٠٠٩.

وأشار الزرعوني أن عدد المعاملات الإجمالية بلغ ١٦٤,١٩١ معاملة أي بزيادة قدرها ١٥,٥٪ عن عام٢٠٠٩ التي أنجزتها الأفرع الأربعة خلال العام الماضي، وتفاوتت النسب بين المحررات حيث تصدرت الوكالات بنسبة ٥٦,٥٪، تلتها العقود بنسبة ٢٠,٥٪ ثم بقية المعاملات الأخرى، وقد استفاد من خدمات الكاتب العدل خلال هذه الفترة عدد ٣٤٣,٩٦٤متعاملاً.

حيث تصدر فرع الطوار قائمة الأكثر إنجاز للمعاملات حيث بلغت نسبة ٥٢,٢٪ ثم البرشاء بنسبة ٣١,٥٪ ثم الدائرة الاقتصادية بنسبة ١٠,٤٪ ثم الفرع الرئيسي بنسبة ٥,٨٪، في حين قد بلغت رسوم مجموع هذه المعاملات ٣٣,٠٣٠,٧٨١ درهماً أي بزيادة قدرها ١٨,٧٪ مقارنة بإحصائيات عام ٢٠٠٩ والتي بلغت ٢٦,٨٤٢,٩٠٣ درهماً.

قاعدة كتاب العدول

في إطار سعي المحاكم لتوفير قاعدة من كتاب العدول من أصحاب الخبرات والمؤهلات القانونية قامت إدارة الكاتب العدل بمحاكم دبي بتعيين ثلاثة كتاب عدول جدد، وأكد عبد الرزاق القاسم مدير إدارة الكاتب العدل أن محاكم دبي تسعى جاهدة لاستقطاب أفضل الكوادر للعمل ككتاب عدول بما يخدم المتعاملين ويسرع في انجاز معاملاتهم، خاصة بعد الزيادة المستمرة في المعاملات التي ترد إلى الكاتب العدل مما يؤكد أن مجريات الأعمال في دبي تحقق الزيادة دون الالتفات لتداعيات الأزمة المالية العالمية مما يؤكد السمعة الطيبة التي تحظى بها الإمارة في مجال الأعمال، منوها إلى أن ذلك يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الكاتب العدل بمحاكم دبي لتحقيق أفضل وأسرع الطرق لإنجاز المعاملات.

٧٠٪ للأحوال الشخصية و٣٠٪ عن الإجراءات العامة

١٨٠٠٠ مكالمة تتلقاها بدالة محاكم دبي في ٢٠١٠

أكدت إيمان عبد الجليل مصبح رئيس أول شعبة خدمة العملاء بمحاكم دبي إن عدد المتصلين ببدالة المحاكم قد بلغ (١٨٠٢٠٠) في عام ٢٠١٠ سواء كانت اتصالات داخلية أو خارجية، منها (٥١٢٠٠) اتصال تلقاها مركز الاتصال فقط، حيث بلغ عدد الاتصالات اليومية ٩٠٠ اتصال، كما بلغ عدد المراجعين (١٨٩٤٤) مراجع استقبله مكتب الاستقبال التابع لشعبة خدمة المتعاملين، وأشارت إلى إن المركز يغطي جميع خدمات وإجراءات المحاكم، وأنه يتم زيادة هذه الإجراءات والخدمات التي يغطيها مركز الاتصال بشكل مستمر.

وأشارت عبد الجليل إلى إن أكثر الاستفسارات التي تم الرد عليها خلال ٢٠١٠، وبنسبة ٧٠٪ استفسارات عن الأحوال الشخصية وعلى وجه الخصوص إجراءات الزواج والطلاق، أما ٣٠٪ المتبقية هي عن الإجراءات العامة للمحاكم، وأكملت إن أكثر الشهور في عدد المكالمات الواردة لبدالة محاكم دبي هو شهر مايو بـ(١٧٩٩٦) مكالمة، أما بالنسبة لعدد المراجعين فأكثر عدد هو في شهر يونيو (٢٠٥٢) مراجع تم استقباله، وأضافت عن أهم الخدمات التي تقدمها الشعبة إن الرد السريع على جميع المكالمات الواردة إلى المحاكم باللغتين العربية والإنجليزية، وتوفير كافة المعلومات التي يطلبها العميل والرد على استفساراته، ومراجعة الإنذارات العدلية للعملاء الخارجيين بالتعاون مع كاتب العدل، كما يتم الرد على استفسارات القضايا، واستقبال جميع الملاحظات والشكاوي والاقتراحات ورفعها إلى جهات الاختصاص ومتابعتها.

وأكملت عبد الجليل إن هناك العديد من المبادرات التي أطلقتها الشعبة في تقديم الخدمات وذلك للتسهيل على العملاء الإجراءات التي يجب القيام بها، كما إن هناك بعض الإجراءات التي تنفذ من خلال مركز الاتصال والذي يسهل من عملية حضور العميل في كل مرة إلى محاكم، ومن أبرز تلك المبادرات التي أطلقت برنامج (سهيل) التطوعي والذي يوجه المتعاملين في أروقة المحاكم وتقديم الخدمة لهم على أكمل وجه وذلك في ساعات الذروة والتي ساهم فيه المتطوعون من مختلف الإدارات، وأكدت عبد الجليل أن النتائج التي حققها البرنامج كانت ممتازة، والذي يدل على مدى أهمية مثل تلك المبادرات في التسهيل على العملاء، وتلقت الشعبة العديد من الاقتراحات التي تقدم بها المشاركون وتم تطبيق العديد منها التي أسهمت في تطوير البرنامج وبقية الخدمات.

كما أشارت عبد الجليل إلى إن هناك مبادرة لحصر أكثر أسئلة ترد إلى مركز الاتصال، وقد تم إصدار كتيب (دليل المعرفة) والذي يجيب عن ١٠٠ سؤال حول إجراءات الزواج، باللغتين العربية والإنجليزية وذلك للتبسيط على العملاء الوصول إلى المعلومات حول تلك الإجراءات، كما سيتم طرح كتيبات وذلك نتيجة لأكثر الأسئلة التي ترد إلى المركز، كما أكملت إن هناك العديد من الخطط والمبادرات التي سيتم تنفيذها خلال العام الجاري وذلك جميعه يصب في التسهيل على العملاء الإجراءات.

«الراصد» يرصد إجراءات تنفيذ الأحكام

أطلقت إدارة التنفيذ بمحاكم دبي برنامج «الراصد» لقياس ومتابعة مؤشرات أداء الخدمات و العمليات في الإدارة. وذكر إبراهيم الحوسني مدير إدارة التنفيذ إن الإدارة تسعى للارتقاء بالعمليات الداخلية والخدمات المقدمة للمتعاملين بما يتوافق مع غايات المحاكم في تعزيز ثقة المتعاملين بالنظام القضائي وتعزيز فاعلية وكفاءة الأداء الداخلي.

وأضاف الحوسني إن «الراصد» سيرصد كافة العمليات الرئيسية في الإدارة وسيتابع مؤشرات الأداء الخاصة بها. وذلك من خلال فريق عمل تم تشكيله خصيصاً لهذه المهمة يضم كفاءات من العاملين بالإدارة ليقوم بتحديد العمليات الرئيسية في الإدارة. ومتابعة تقارير الانجاز الصادرة من الأقسام. ورفع توصيات مستمرة لتطوير مؤشرات. ومستهدفات لقياس هذه العمليات.

ومن جانبه أكد علي الزرعوني رئيس شعبة التنفيذ المدني الجزئي رئيس فريق «الراصد» إن البرنامج يهدف إلى تطوير وتحسين أداء العمليات وتوثيق البيانات والإحصائيات الخاصة بالإدارة بشكل دوري ورفع كفاءة العاملين وزيادة رضا المتعاملين. وأضاف إن الفريق سيقوم بقياس الوقت المستغرق لتقديم الخدمة وانجازها وأهم هذه العمليات هي المدة المستغرقة لانتظار العميل و تسجيل الطلبات والوقت المستغرق لإرسال الملفات للقاضي واتخاذ القرار المناسب بشأنها وتنفيذ هذه القرارات خلال الفترات المناسبة.

كما سيقوم الفريق بحساب الأداء الكمي للعمليات ونسب انجازها وأهمها الإجراءات المنفذة وعدد الرسائل والقرارات والطلبات المقدمة من المتعاملين والإعلانات العامة وإعلانات النشر ورسائل الإحضار والحبس وإلغائها والطلبات الإلكترونية والوثائق المحجوزة ولسات الدعاوي المستعجلة والإشكالات والأحكام ومعدل تنفيذ كل منها.

تنهي عامها بـ"ريادة معرفية"

أكثر من نصف مليون درهم مبيعات مكتبة محاكم دبي

قامت مكتبة محاكم دبي التابعة لقسم إدارة المعرفة بإنهاء عامها عبر مشاركات متنوعة أسهمت في خلق صورة متميزة على العمل المعرفي التي تحرص محاكم دبي على تقديمه لأفراد المجتمع من قضاة ورجال قانون ومختصين بالإضافة إلى الطلبة في التخصصات المعنية على مستوى الدولة.

وجاء في إحصاءات عن مشاركاتها أن عدد المشاركات في المعارض المختلفة بلغت هذا العام ٦ معارض على مستوى الدولة. وهي معرض أبوظبي الدولي ومعرض الشارقة الدولي ومعرض رأس الخيمة. بالإضافة إلى معرض الأدلة الجنائية الذي نظمته الجمعية العلمية لطالبات القانون في جامعة الشارقة. والمعرض القانوني الذي نظمه مؤخرا معهد التدريب والدراسات القضائية في الشارقة.

كما كان لشعبة المكتبة في المحاكم هذا العام إسهام مميز في نشر المعرفة حيث نظمت وللمرة الأولى معرضا للكتاب القانوني داخل أروقة المحاكم. شارك فيه ١٩ دار من دور النشر المحلية بالإضافة إلى مشاركات من دور نشر خليجية. في حين حققت مكتبة محاكم دبي مبيعات تقدر بـ ٥٢٤٤٥٠ درهم خلال الأعوام الثلاثة الماضية وذلك من خلال مشاركتها في تلك المعارض واللقاءات الثقافية والقانونية.

وأكدت الجلاف إن ما حققته المكتبة من نتائج ونجاحات متواصلة يأتي نتيجة المتابعة الحثيثة للدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي الذي يولي المعرفة ونشرها أهمية بالغة كما لا ننسى جهود العاملين بالشعبة وتفاعلهم المستمر مع مشاركات المكتبة. وأشارت الجلاف أن قياس معدل النجاح لهذا العام جاء بعد إجراء إحصائيات تفصيلية بعد كل مشاركة في المعارض المختلفة حيث تجاوزت إيرادات هذا العام عن العام الماضي بنسبة ملحوظة. وأرجعت الأسباب إلى الأحكام التي نفذتها شعبة المكتبة حيث أصدرت أحكاما متخصصة في الأحوال الشخصية والقوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة. وكذلك العقارية من عام ٢٠٠٨ وحتى نهاية ٢٠١٠. بالإضافة إلى الأعداد الأولى من مجموعة المبادئ والأحكام القانونية من العدد الأول وحتى الرابع عشر.

وأكملت بأن أعمال مكتبة محاكم دبي لا تقتصر على المشاركة أو تنظيم المعارض فقط. حيث تقدم مكتبة محاكم دبي خدماتها إلى شريحة عريضة من رجال القانون وطلبة علم من الراغبين في الاستفادة من الموسوعات المتوافرة لدى المكتبة.

سعياً للارتقاء بخدماتها

محاكم دبي تقدم خدمات قسم الخدمات المركزية على فترتين

سعياً من محاكم دبي للارتقاء بخدماتها وتقديمها بما يتلاءم مع احتياجات المتعاملين، قامت المحاكم بتغيير أوقات العمل في صالة الخدمات المركزية. وستقدم الخدمة في فترتين الأولى من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً، والثانية في الثانية والنصف إلى السابعة مساءاً وقال عبد الله الريس رئيس قسم الخدمات المركزية بأن القسم سيقدم كافة خدماته في فترتين وذلك بما يتناسب مع أوقات المتعاملين.

وسيقدم القسم خدمات الدعاوى والطلبات والأوامر وتنفيذ الطلبات، بالإضافة إلى الأمور الوقتية المستعجلة. وأكد الريس أن محاكم دبي تسعى لتحقيق نقلة نوعية إلى الخدمات المقدمة للمتعاملين، وذلك من خلال توحيد أماكن تقديم خدمات عدد من الإدارات في مكان واحد بالإضافة إلى تقديمها في الفترة المسائية التي سهلت على العديد من المتعاملين الحصول على خدمات المحاكم.

وأكد الريس أن تغيير جاء بناءً على دراسة مستفيضة لاحتياجات المتعاملين والأوقات المناسبة لهم وذلك بعد عدة تجارب بالإضافة لاستبيانات تم توزيعها خلال الفترات السابقة. وأضاف أن تقسيم العمل لفترتين سيسهم في تقديم الخدمات بجودة أكبر وذلك لأنها تقلل من الضغط الحاصل في الفترة الصباحية.

يستغرق ٣٠ دقيقة فقط

محاكم دبي تطور الإعلام الشرعي ليصبح إشهاد حصر الورثة

طورت محاكم دبي خدمة حصر الورثة والتي كانت تعرف سابقاً بالإعلام الشرعي، وذلك بعد تطويرها من نظام الدعاوي الذي كان يستغرق أكثر من أسبوعين إلى نظام الاشهادات الذي يستغرق ٣٠ دقيقة فقط في حال اكتمال كافة المتطلبات ووجود الشاهدين. وقد اعتمدت محكمة الأحوال الشخصية بالمحاكم خلال الفترة الماضية عدد من المبادرات التي تهدف إلى تيسير التقاضي وتبسيط وتحسين الإجراءات بما يخدم المتعاملين للحصول على خدمات المحاكم.

وأكد صلاح الهاشمي رئيس قسم التركات والإعلامات أن القسم اعتمد نموذج موحد لحصر والورثة يحوي كافة المتطلبات ومترجم بالانجليزية والأوردو والروسية والفارسية والصينية وهي أكثر اللغات التي تصادف هذا النوع من المعاملات وبحضور أحد الورثة شاهدين يمكن إتمام هذه المعاملة خلال وقت قياسي، بعد أن كان الإعلامي الشرعي يستغرق أكثر من أسبوعين منذ تسجيل الدعوى وحتى صدور الحكم.

وأضاف الهاشمي أن إدارة الأحوال الشخصية قدمت كافة التسهيلات اللازمة لإنجاح المشروع وذلك بالتنسيق مع إدارة تقنية المعلومات لتوفير الاحتياجات التقنية والتي سهلت من عملية استقبال الطلبات والتي بلغت ٧٠ معاملة منذ بداية العام الحالي حيث قام القسم بتفعيل الخدمة بشكل تجريبي لتفادي كافة المشكلات التي يمكن أن تواجه المشروع.

وشكلت محاكم دبي فريق عمل خاص بمشروع تطوير الإشهاد حصر الورثة برئاسة القاضي سامر مازن قبج وعدد من العاملين بإدارة الأحوال الشخصية لإيجاد أسهل الطرق لاختصار الزمن اللازم لحصر الورثة في قضايا التركات مما يسهم في التسريع الفصل في هذه القضايا.

استحداث قسم التميز الدولي في "إستراتيجية" محاكم دبي

قامت محاكم دبي باستحداث قسم «التميز الدولي» ويتبع في الهيكل التنظيمي لإدارة الإستراتيجية والأداء المؤسسي، وذلك في إطار سعي محاكم دبي إلى نشر ثقافة التميز عبر إدارة المشاريع والارتقاء بالعمل القضائي والإداري. وجاء هذا القرار بالتزامن مع إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي لإدارة الإستراتيجية والأداء المؤسسي في محاكم دبي حيث تم دمج قسم التخطيط الاستراتيجي وقسم الأداء المؤسسي ليصبح قسم التخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي بالإضافة إلى قسم الجودة بشعبه الثلاث الجودة في القطاع القضائي والجودة في القطاع الإداري واستطلاع الرأي والشكاوى والاقتراحات.

وحول هذه الخطوة التي تعد بمثابة نقلة نوعية في مجال التميز أشار الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي وعضو لجنة قطاع العدل والأمن التابعة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي ونائب رئيس مجلس التنسيق القضائي الاتحادي، أن قسم التميز الدولي معني بإدارة مشاريع التميز المؤسسي والارتقاء بالعمل القضائي خاصة المشاريع المشتركة التي تسهم بها محاكم دبي بجهود وعرض أفضل الممارسات على المستوى المحلي والوطني والدولي.

وأضاف بن هزيم على سبيل المثال سيكون من اختصاص القسم إدارة المشاريع التي تتصدى لها المحاكم والتي تقع ضمن اختصاص لجنة قطاع العدل والأمن التابعة للمجلس التنفيذي لدبي، أو المشاريع التي تتولى محاكم دبي قيادتها ضمن أعمال مجلس التنسيق القضائي الاتحادي أو مشاريع تخص تقارير التنافسية للبنك الدولي.

وكانت محاكم دبي قد أصدرت قرارا بناء على اجتماع فريق القيادة الأول للعام ٢٠١١ بحضور مدير عام محاكم دبي ورؤساء المحاكم ومديري الإدارات بتعيين الدكتور أحمد سليمان رئيسا لقسم التميز الدولي نظرا لخبرته الواسعة في مجال العمل القضائي والتواصل المشترك مع المعنيين في البنك الدولي.

بحث النظام الأنجلو سكسوني مع محاكم مركز دبي المالي العالي

استقبل الدكتور أحمد سعيد بن هزيم مدير عام محاكم دبي، المستشار مايكل واغ رئيس محكمة مركز دبي المالي العالمي، وذلك لتدارس أفضل الممارسات المتبعة في إدارة الدعاوي بالمحكمتين، ويأتي هذا الاجتماع في إطار التكامل بين المحكمتين لخلق نظام قضائي يعمل بكفاءة عالية ويغطي كافة الشرائح في إمارة دبي، وقد بحث خلال اللقاء الممارسات المتبعة في النظام الأنجلو سكسوني والمستخدمة في محاكم مركز دبي المالي العالمي في إدارة الدعاوي ودراسة أفضلها للاستفادة منها في محاكم دبي.

حضر اللقاء كلاً من القاضي أنتوني كولمان نائب رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي والقاضي عمر فجير المهيري ومارك بيير مسجل محاكم المركز، كما حضرها من محاكم دبي القاضي جاسم باقر رئيس محكمة دبي الابتدائية والدكتور يوسف السويدي مدير إدارة الإستراتيجية والأداء المؤسسي.

محاكم دبي تستعرض الأرشفة الإلكترونية وأنظمة المكتبة مع محاكم رأس الخيمة

استقبلت محاكم دبي فداً من محكمة رأس الخيمة وذلك في إطار التعاون والتواصل بين المؤسسات القضائية في الدولة وتفعيلاً لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها سابقاً بين المحكمتين للاستفادة من أفضل الممارسات وتطوير العمل القضائي في المحكمتين.

وأكد وحيد الجاسم رئيس قسم الحفظ أن الزيارة تأتي للاطلاع على نظام الحفظ الإلكتروني المستخدم في محاكم دبي والذي يعد واحداً من أكثر الأنظمة تطوراً لحفظ ملفات القضايا مما يسهل على الأقسام والإدارات الوصول للملفات واستخدامها في خدمة المتعاملين بشكل سريع وفوري.

ومن جهتها أكدت فاطمة الجلاف رئيس شعبة المكتبة أن لزيارة لمكتبة المحاكم تأتي استمراراً للبرنامج الذي وضعته محاكم دبي لتطوير مكتبة محاكم رأس الخيمة التي تأتي للاستفادة من مكتبة محاكم دبي التي تعد مرجعاً رئيسياً لكافة العاملين في المجال القانوني.

واطلع وفد محاكم رأس الخيمة على الخطط والبرامج التي تنظمها وتشارك بها مكتبة محاكم دبي والأنظمة التي تتبعها المحاكم في الاستعارة والبحث في العناوين والموضوعات وطرق توفير احتياجات القضاة من مراجع ومبادراتها خلال العام القادم، كما اطلع الوفد على بوابة المعرفة الالكترونية والتقسيمات الجديدة التي تخدم كافة العاملين بالمحاكم وتوثق بمعارفهم بما يسهم في الارتقاء بالعمل القضائي بالمحاكم.

وضم الوفد كلاً من أمل المنصوري رئيس قسم الحفظ ومريم محمد أمينة المكتبة وذلك للاطلاع على الأنظمة المتبعة في كل من قسم الحفظ وقسم إدارة المعرفة والذي يضم كلاً من شعبة إدارة المعرفة وشعبة المكتبة.

الشراكات

محاكم دبي تطلع على تجارب مؤسسة دبي العقارية

اطلعت إدارة القضايا المدنية في محاكم دبي على أفضل الممارسات المتبعة في مجال خدمة العملاء والخدمات المقدمة لهم، وذلك خلال زيارتها لمؤسسة دبي العقارية في إطار تعزيز التواصل مع الشركاء وتنفيذاً للخطة التشغيلية لإدارة القضايا المدنية في محاكم دبي.

واستعرض الطرفان أبرز الإجراءات المتبعة في استقبال والتعامل مع الشكاوى وحلها خلال ٢٤ ساعة من تقديمها وكذلك طرق التعامل في حال تعطل الأجهزة الداعمة للأعمال في المؤسسة وطرق قياس رضا المتعاملين.

وضم وفد محاكم دبي كل من عبد الرحيم غريب رئيس قسم القضايا العقارية ومحمد عبد الرحمن رئيس قسم الطعون وعمر أبو فرحه أمين سر رئيسي وفريبا محمد أمين سر وهنادي السويدي سكرتيرة الإدارة. وكان في استقبالهم علي أمين المستشار القانوني للمؤسسة وعبد الله اسحاق رئيس إدارة التأجير وخدمة العملاء وشيماء السويدي مدير التسويق والاتصال المؤسسي وروﻻ الزهار رئيس إدارة الشؤون القانونية. وفي ختام الزيارة تبادل الطرفان الدروع التذكارية والاتفاق على تكرار مثل هذه الزيارات بين الجانبين لكسب مزيد من الخبرات والتجارب في المجالات المشتركة.

محاكم دبي تبحث مع «الطرق» تأثيرات القرارات القضائية في حجز المركبات

عقدت محاكم دبي لقاء تنسيقي جمع المعنيين بشؤون التنفيذ في المحاكم مع ممثلين من ذوي الاختصاص من هيئة الطرق والمواصلات بدبي، ويأتي اللقاء ضمن مبادرة أطلقتها محاكم دبي تحت مسمى «مجالس الرأي» تهدف من خلالها إلى طرح قضايا مختارة ودراسة سبل تطوير الأداء في القطاعات الحيوية المشتركة مع القطاع القضائي وتلمس تأثير القرارات القضائية في مختلف الجوانب.

وكانت القرارات القضائية خاصة في ما يتعلق بجانب تنفيذ حجز المركبات وتأثيراتها هو المحور الرئيسي للنقاش بين الجانبين بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجال التخطيط الاستراتيجي من خلال تبادل المعلومات والبيانات بينهما، حيث خرجت التوصيات لتؤكد أهمية الوصول إلى الأهداف المرجوة وأبرزها المحافظة على المال العام وحقوق المتعاملين.

ومن أبرز التوصيات أيضا الاتفاق على عقد لقاء تنسيقي متخصص في مجال تقنية المعلومات لتطوير وضمان حسن سير الربط الإلكتروني بين الجهتين، وكذلك لقاء تنسيقي آخر بين إدارة الشؤون المالية والإدارية في محاكم دبي والإدارة المالية في هيئة الطرق، كما أقر الجانبين وعلى ضوء اللقاءات المذكورة إعداد اتفاقية تعاون تجمع محاكم دبي وهيئة الطرق والمواصلات، ويتم الاتفاق على كافة تفاصيلها وبنودها بناء على ما تقتضيه حاجة الطرفين.

وشهد اللقاء من جانب محاكم دبي القاضي جاسم باقر رئيس المحاكم الابتدائية والقاضي معتز أحمد من المحكمة الابتدائية والدكتور يوسف السويدي مدير إدارة الإستراتيجية والأداء المؤسسي وإبراهيم الحوسني قائم بأعمال مدير إدارة التنفيذ ومحمد العبيدلي مدير إدارة خدمات القضايا ومحمد عبد الرحمن مدير إدارة الأحوال الشخصية ويعقوب البلوشي رئيس قسم الحجوزات والبيوع والدكتور أحمد سليمان رئيس قسم التميز الدولي، ومن «الطرق» كل من عبد الرحمن الشاعر مدير إدارة الشؤون القانونية ومحمد عبد الكريم مدير إدارة ترخيص المركبات وخالد الأميري مدير التشريعات المؤسسية وناصر محمد مدير تسجيل المركبات.

تـربـيـة امـرأة!!

بقلم / عبدالعزيز محمد الحمادي
رئيس شعبة الحالات الأسرية

كلمة يتداولها العامة اليوم يقولون عن بعض ضعاف التربية وضعاف العزم والهمة ، يقولون عنه:

تربية امرأة !!.. وهذه الكلمة ليست على إطلاقها

فكم من الأئمة الأعلام ربتهم أمهاتهم وكانوا هداة مهتدين يأتي على رأسهم إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد - رحمه الله -

فكم قدمت له أمه من عناية ورعاية حتى أصبح إماما للدنيا ولها مثل أجره.

كذلك الحافظ ابن حجر رحمه الله فقد ربّته أخته... وغيرهم كثير...

أليست الخنساء من شواهد التاريخ على صدق التربية ؟؟ .. وعلى شدتها ؟؟ .. وعلى علو همتها ؟؟ .. وقبلها أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها وعن أبيها وقد يُقال:

هذا كان في الزمن الماضي يوم لم تكن هناك مغريات وفتن ونحو ذلك

فأقول :

بل حتى في هذا الزمن نساء صادقات وفي التربية جادّات .. نساء من عاصرناهم وعاصرونا .. امرأة أعرفها شخصياً .. زوجة أحد الأقارب توفي زوجها وترك لها ستة أبناء .. فلما عُرِض عليها الزواج بعد انقضاء عدتها بَكَت

فقيل : ما يُبكيك ؟

قالت : أخشى أن أترك تربية أبنائي لغيري فيضيعوا .. فلم تتزوج بعد زوجها ، بل أوقفت حياتها على أبنائها .

فَسَعَتْ في تربيتهم وتعليمهم وتحفيظهم القرآن .. فحفظ بعضهم القرآن كاملا

واليوم

أكبر أولادها نال (الدكتوراه)

وأصغرهم يدرس في كلية الطب

والبقية بين معلّم وموظف وطبيب

وهم من خيار أهل البلد إذا عُـد الأخيار

هذه نتيجة جهد امرأة صادقة لا تركض ولا تلهث خلف (الموضة) ولا تجري وراء كل جديد

وحدثني أحد المشايخ عن امرأة لها ثلاثة أولاد:

كأنهم أيتام وما هم بأيتام !!

تخلّى عنهم أبوهم فشمّرت الأم عن ساعد الجد ، وسعت في تربيتهم تربية جادة يقومون الليل بعضهم يحضر للمسجد قبل الأذان، بل أحدهم يؤذن أحيانا لصلاة الفجر، عندما يتأخر المؤذن.

ألحقَتْهُم بحلقات تحفيظ القرآن الكريم .. وما هذه النسوة - حفظهن الله - إلا خير شاهد على صدق التربية ، وجدية النشأة ، وقوّة العزيمة.

إذاً لماذا يقول بعض الناس عن الضعيف : تربية امرأة ؟!

لأن بعض الأمهات العصريات من همهن الجري وراء كل جديد ، واللهث خلف سراب الموضة، والركض إثر شهوات النفس ومتعها وملذاتها آثرن ذلك على حساب أولادهن

فيومٌ لمركز التسوق .. وآخر للحديقة .. وثالث للملاهي .. ورابع للتمشية .. وضاع الابن بين أوقات الأم وتمشياتها وزياراتها

وآخر ما تسأل عنه الأم اليوم أولادها من بنين وبنات !!

هذا هو السبب - في نظري - في رخاوة تربية بعض الأمهات في هذه الأزمنة .

إذا ليس العيب أن يتربى الرجل على يد امرأة ، فكم من عظماء الرجال تربوا على أيدي أمهاتهم فأفادوا أمـاً لا أمَّـة واحدة !

ولكن العيب في بعض النساء واهتماماتهن .. كذلك يُقال عن بعض الرجال .. فأعرف رجلاً من الأقارب لا يهش ولا ينشّ !! في تربية أولاده .. وأولاده أحق بوصف الرخاوة والضياع.

إخواني وأخواتي:

التربية مسؤولية مشتركة بين الزوجين، وإن الله سائل كل راع عما استرعاه أحفظ ذلك أم ضيع..

فبارك الله في نساء مؤمنات تفوق إحداهن عشرات الرجال..

وبارك الله في رجال ليسوا بأشباه رجال..

إدارة المعرفة المؤسسية

جبل الإنسان بمشيئة الله على حب الاستطلاع وهذا أمر مهم ليتمكن من العيش بين الظواهر والأشياء التي أحاطها الخالق به وتسخيرها للاستفادة منها لمنفعته وتجنب أخطارها. فالمعرفة لا تقتصر على نوع معين إنما تشمل كافة ما يحيط بالإنسان وكل ما يتصل به فمنا ما يتعلق بتكوينه البيولوجي والنفسي ومنها ما يتصل بعناصر بيئته الطبيعية والثقافية والاجتماعية والمهنية. وهنالك العديد من التعاريف التي تحاول أن تحدد بدقة مفهوم «إدارة المعرفة» فقد عرفها «سكا يرم» وهو أحد أبرز من تناول مفهوم إدارة المعرفة. عرفها بأنها «الإدارة النظامية والواضحة للمعرفة والعمليات المرتبطة بها والخاصة باستحداثها. وجمعها. وتنظيمها. ونشرها. واستخدامها. واستغلالها. وهي تتطلب تحويل المعرفة الشخصية إلى معرفة تعاونية يمكن تقاسمها بشكل جلي من خلال المنظمة». كما تقدم المدرسة العليا لإدارة الأعمال وجامعة تكساس في أوستن تعريفاً لإدارة المعرفة يختلف قليلاً عن تعريفنا السابق حيث تعرفه بأنه «العمليات النظامية (الإدارية) لإيجاد المعلومات. واستخلاصها. وتنظيمها. وتنقيتها. وعرضها بطريقة تحسن من قدرات الفرد العامل في المنظمة في مجال عمله» وتساعد إدارة المعرفة المنظمات في الحصول على فهم معمق من خلال خبراتها الذاتية كما تساعد بعض فعاليات إدارة المعرفة في تركيز الاهتمام المنظمة على استخلاص وتخزين واستخدام المعرفة لأغراض مثل حل المشكلات والتعلم الديناميكي والتخطيط الاستراتيجي وصناعة القرارات كما أنها تحمي الموارد الذهنية من الاندثار وتضيف إلى ذكاء المنظمة وتتيح مرونة أكبر. إدارة المعرفة هي إيجاد الطرق للإبداع وأسر معرفة المؤسسة للاستفادة منها والمشاركة بها ونقلها إلى الموظفين الذين هم في حاجة إليها لأداء أعمالهم بفاعلية وبكفاءة. باستخدام الإمكانيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بأكبر قدر ممكن. وهنالك من يرى أن إدارة المعرفة هي مفهوم ومنهج يستخدم تقنية المعلومات كأداة للتجميع ومشاركة المعلومات والخبرات وليست أداة من أدوات تقنية المعلومات لذا فإن مفهوم إدارة المعرفة يمكن تطبيقه في جميع المجالات والأعمال وليس في الشركات والمؤسسات فقط

.

إدارة المعرفة القضائية

يعد القطاع القضائي من أكثر المجالات اعتمادا على الحصيلة المعرفية التي تتسلح بها الموارد البشرية العاملة في هذا المجال سواء كانوا قضاة أو إداريين. تلك الحصيلة عادة ما تكتسب وتتراكم في أذهان مختلف فئات المشاركين في هذه الصناعة الهامة وهي صناعة العدالة بعد جهود مؤسسية وفردية من التعلم والتدريب والممارسة. وبناءً عليه واعتماداً على مفهوم إدارة المعرفة يظهر جلياً أهمية الاعتناء بهذه الحصيلة وإدارتها بشكل علمي وعملي يحقق للجهاز القضائي قدرات أكبر على النهوض بواجباته في المجتمع. ويمكن تعريف إدارة المعرفة في العمل القضائي بأنها العملية التي يتم من خلالها تخطيط وتنظيم وتنفيذ المبادرات والبرامج التي تساعد في استخلاص وتجميع وتبويب ونشر المعلومات والخبرات والتجارب المتعلقة بالعمل القضائي. بواسطة الجهاز الإداري أو القضائي. والمبادئ التي أرستها المحاكم العليا. والتشريعات والقوانين والمراسيم. وأدلة العمل والإجراءات. والنشرات الإحصائية. ومحاضر الاجتماعات. والتقارير الدورية. وأفضل الممارسات والتجارب. إن العمل القضائي صناعة يمثل الجهد الذهني فيه جوهراً ليس له بديل. كما تمثل الخبرات الذهنية المتراكمة لدى العاملين في هذا المجال ثروة معرفية لا يمكن تجاهل أهميتها أو قيمتها المهنية. لذا كان لزاماً على جميع الأجهزة القضائية جعل هذا المفهوم الحديث ضمن أولويات جهود تنظيم وتطوير العمل القضائي لما له من أثر عظيم في الارتقاء بجودة أعمال المحاكم بشكل عام.

أدركت القيادة العليا في محاكم دبي أهمية الثروة المعرفية لدى العاملين بالمحاكم ودورها في الارتقاء بالعمل القضائي والإداري فيها. فأنشأت قسم إدارة المعرفة الذي يتولى كافة العمليات المتعلقة بإدارة المعرفة المؤسسية ويسخرها لتحقيق أهداف المحاكم ورؤيتها المتمثلة في الريادة بعمل المحاكم.